الأمم المتحدة

TD/B/WP(56)/CRP.1

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: Restricted
1 September 2010
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية
الدورة السادسة والخمسون
جنيف، ٦-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
البند ٤(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استجابة الإدارة للتقييم المتعمِّق لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني، المكرَّسة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشّة والضعيفة هيكلياً

مقدمة

١- ترحِّب أمانة الأونكتاد بالتقييم المتعمِّق لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني، المكرَّسة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشّة والضعيفة هيكلياً (TD/B/WP/223، وTD/B/WP/223/Add.1 وTD/B/WP/224)، وتود أن تُعرب عن شكرها لفريق التقييم على ما أنجزه من عمل.

٢- وقد أحاطت الأمانة علماً بالاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لعملية التقييم. وتجد الأمانة ما يشجِّعها، بصفة خاصة، في الاستنتاجات الإيجابية الإجمالية التي خلصت إليها عملية التقييم، ولا سيما ما جاء فيها من أن "البلدان المستفيدة ترى أن برامج الأونكتاد مُرضية من حيث أهميتها وفعاليتها وأثرها واستدامتها". كما أحاطت الأمانة علماً بما خلصت إليه عملية التقييم من استنتاج مفاده أن كفاءة الأونكتاد في مجال تنفيذ برامج المساعدة التقنية تحتاج إلى تحسين.

الرجاء إعادة الاستعمال

٣- وستولي الأمانة اهتماماً كاملاً لأية توصيات قد تود الدول الأعضاء تأييدها، وستستخدم هذه التوجيهات للاسترشاد بها في الأخذ بالنهج الأمثل للعمل على هذا الصعيد.

٤- ولدى النظر في تقرير خبراء التقييم المستقلين، تود الأمانة أن تعرض على الدول الأعضاء بعض المعلومات الإضافية فيما يتعلق بعملها في مجال التعاون التقني لصالح أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشّة والضعيفة هيكلياً.

أولاً - أهمية عمل الأونكتاد بالنسبة للبلدان المستفيدة

٥- يخلص خبراء التقييم إلى استنتاج مفاده أن أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني تتسم "بالأهمية الشديدة" (الفقرتان ٢٧ و٥٦) بالنسبة لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة، وقد أكدت نتائج الدراسة الاستقصائية التي أُجريت أن أهداف البرامج المنفّذة "تتفق بشكل كامل تقريباً مع أولويات البلدان وتراعي عادةً الطابع الخاص لكل بلد" (الفقرة ٢٩). ومع ذلك، يستنتج خبراء التقييم أيضاً أنه "لا يوجد ما يكفي من العروض المحددة والمكيّفة والمجمّعة" المكرّسة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً، مما "يوحي بأن المميزات الخاصة بكل بلد لا تؤخذ تماماً في الحسبان" (الفقرة ٥٨).

٦- ثم إن أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد تكون دائماً موجّهة على أساس الطلب ومكيّفة بما يتلاءم مع احتياجات وظروف البلدان المستفيدة. وثمة أمثلة تشمل جميع شُعب المساعدة التقنية المكيّفة بحسب احتياجات كل مستفيد حتى ضمن المشاريع الإقليمية والمشتركة بين الأقاليم. ومن الأمثلة على ذلك المشروع الأقاليمي المعنون "مشروع بناء القدرات بشأن الإدارة السليمة في مجال تشجيع وتيسير الاستثمار" المنفَّذ من قبل شُعبة الاستثمار والمشاريع، وقد اشتمل على تقديم الدعم لكل من زامبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشأن تصميم وتنفيذ مواثيق التعامل مع العملاء. كما أن المشروع الأقاليمي لتقديم الدعم من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يقدم خدمات استشارية ويُنفِّذ أنشطة في مجال بناء القدرات لصالح فرادى البلدان حسب طلبها.

٧- وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أن عمليات التقييم المستقلة لكل من برنامج الأونكتاد المتعلق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، المنفّذ في عام ٢٠٠٦ وبرنامج الأونكتاد المتعلق بتقديم الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار، المنفّذ في عام ٢٠٠٧ قد خلصت إلى أن هذه التدخلات "جدّ مفيدة ومركّزة وحسنة التوقيت، وهي داعمة للتنمية ومستجيبة للاحتياجات المتغيرة للبلدان المستفيدة" (الوثيقة TD/B/WP/190؛ الصادرة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦). وعلى نحو أكثر تحديداً فيما يتعلق بأدلة الاستثمار ومشاريع الإدارة

السليمة في مجال تشجيع الاستثمار التي تعود بالفائدة على أقل البلدان نمواً، لوحظ أن مقدِّمي "الخدمات الخاصة والعامة يوفرون أدلة استثمار للعديد من البلدان. إلا أنه ليس هناك سوى القليل من هذه الأدلة المتاحة لأقل البلدان نمواً. وفي هذا المجال، تسدّ أدلة الاستثمار التي يُصدرها الأونكتاد فجوة كبيرة لا يمكن لجهات أخرى أن تسدّها بالضرورة". كما لوحظ أن "تقييم منتصف المدة يؤكد أهمية مشروع الإدارة السليمة في مجال تشجيع وتيسير الاستثمار بالنسبة لاحتياجات التنمية الاقتصادية الوطنية، وفرص وأولويات أقل البلدان نمواً في إطار سعيها إلى تحقيق هدفها المتمثل في اجتذاب الاستثمار وتعزيز استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من استثمارات القطاع الخاص".

٨- وعلى العموم، يهدف الأونكتاد إلى تكييف جميع مشاريعه مع احتياجات وظروف البلدان المستفيدة عن طريق إجراء مشاورات مكثّفة بدءاً بمرحلة إعداد الإطار المفاهيمي. وتنبغي ملاحظة أنه، في حالة بعض المشاريع مثل مشروع نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دِمفاس) ومشروع النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (أسيكودا)، ثمة حدود للتكييف الذي يمكن أن تخضع له البرمجيات التي تم تطويرها على أساس عام. ورغم أخذ طلبات المستخدمين في الاعتبار لدى تحديث وتطوير نسخ جديدة من هذه البرمجيات، تُجرى أحياناً عملية موازنة بين تحقيق وفورات حجم في تطوير البرمجيات، وبين أخذ فرادى المتطلبات في الاعتبار. والأونكتاد يعي هذه القيود، وقد سعى إلى الحد منها عن طريق إتاحة وحدات نماذج حاسوبية إضافية محددة والبدء في الانتقال نحو هندسة البرمجيات المفتوحة. كما يحدث مزيد من التكييف، حسب احتياجات المستفيدين، في مرحلة التنفيذ عندما تُدرج خدمات معينة، مثل خدمات إدارة قواعد البيانات، في مجموعة أنشطة المساعدة التقنية حسبما يطلبه المستفيدون.

ثانياً - تركيز أوضح على البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

٩- بخصوص التوصية الأولى، لاحظ خبراء التقييم المستقلون في تقريرهم أن "التركيز على البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ليس واضحاً وضوحاً كافياً وينبغي تحديده تحديداً أفضل" (الفقرة ٦١). وتؤيد الأمانة فحوى هذه التوصية، بل إنها قد حدّدت بالفعل أهدافاً واضحة فيما يتعلق بعملها مع هذه البلدان ضمن الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين (مثلاً، الوثيقة A/63/6 (البرنامج ١٠)). وتستند هذه الأهداف إلى الولايات الواضحة التي أسندتها الدول الأعضاء إلى الأونكتاد في اتفاق أكرا. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية، ينص اتفاق أكرا على ما يلي:

"١٠٧- ينبغي أن يقدم الأونكتاد المساعدة التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية لمعاونتها في ضمان توفير بنية تحتية وخدمات ملائمة وكفوءة، وترتيبات فعالة للنقل العابر، من أجل دعم التجارة."

"١٥٠- ينبغي إعداد أدلة استشمارية من أجل جميع البلدان النامية غير الساحلية التي تطلب هذه الأدلة، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية."

"١٦٥- ينبغي أن يُجري الأونكتاد بحوثاً لوضع توصيات سياساتية تمكِّن البلدان النامية من تخفيض تكاليف النقل وتحسين كفاءة النقل وترابطه. وينبغي أن تولي البحوث اهتماماً خاصاً لاحتياجات أضعف الاقتصادات، وبخاصة لإنشاء وتنفيذ شبكات عبور مترابطة تستفيد منها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، على أن يؤخذ في الاعتبار إعلان ألماتي الوزاري وبرنامج عمل ألماتي. وينبغي أيضاً توجيه الاهتمام إلى تعزيز النقل المتعدد الوسائط.".

١٠- وفي هذا الصدد، ركّزت البحوث ونتائج التحليلات التي أجريت منذ عام ٢٠٠٨ في مجال تيسير التجارة والنقل والخدمات ذات الصلة التي تهم البلدان النامية غير الساحلية على مجموعة واسعة من القضايا، بما فيها تكاليف النقل، والعوامل المحدِّدة لقدرة البلدان النامية على الوصول إلى شبكات النقل البحري العالمية. وقد أُطلِق في إطار برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (أسيكودا) مشروع جديد للتعاون الإقليمي مع أمانة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا من أجل إنشاء وتنفيذ نظام لرصد حركة الترانزيت الدولية بين الدول الأعضاء في الجماعة، مما سييسِّر التجارة لصالح البلدان النامية غير الساحلية - وهو أول مشروع من نوعه على نطاق العالم. كما سيصدر قريباً دليل استثمار خاص بزامبيا.

١١- وتنبغي أيضاً ملاحظة أن باب البرامج الخاصة في البرنامج الفرعي ٥ قد حدّد بوضوح أهدافه فيما يتعلق بهاتين الفئتين من البلدان. فبالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، يتمثل الهدف الرئيسي في مساعدة البلدان المعنية على إعادة توجيه اقتصاداتها نحو الأنشطة التي تكون أقل اعتماداً على الحركة المادية للسلع. وبالنسبة للدول النامية الجزرية الصغيرة، يتمثل الهدف في تعزيز قدرة البلدان المعنية على تأمين الدعم الدولي الذي تحتاج إليه من أجل بناء مرونتها وقدرتها على التكيف.

ثالثاً – تعزيز التنسيق الداخلي بشأن أنشطة التعاون التقني المكرسة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً

١٢- بخصوص التوصية الواردة في الفقرة ٦٣(أ)، توافق الأمانة على أن للتعاون والتنسيق بين الشُعب أهميتهما. وفي هذا الصدد، تمثِّل لجنة استعراض المشاريع آلية مشتركة بين الشُعب لرصد جميع المسائل المتصلة بالتعاون التقني. وتسعى اللجنة، من خلال اجتماعاتها المنتظمة، إلى تشجيع تقاسم المعلومات بشأن المسائل المتصلة بالتعاون التقني، بما في ذلك استعراض مقترحات المشاريع الجديدة، بغية تعزيز التعاون بين الشُعب واتساق الأنشطة مع الولايات المُسندة إلى الأونكتاد واستراتيجية التعاون التقني. ويمثل أعضاء لجنة استعراض المشاريع جهات الوصل التي تعيّنها مختلف الشُعب، بما في ذلك الشعبة المعنية بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، بالإضافة إلى دائرة خدمات التعاون التقني.

رابعاً – تكييف التدخلات حسب احتياجات المستفيدين

١٣- بخصوص التوصية الواردة في الفقرة ٦٣(ب)، يسر برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (ديمفاس) أن يفيد بأنه قد انتهى مؤخراً من تطوير نسخة جديدة من برنامج ديمفاس المحوسب – DMFAS 6 –، وهي نسخة لا تستجيب لأحدث الممارسات الفضلى في مجال إدارة الديون فحسب، بل إنها تستند أيضاً إلى هندسة البرمجيات المفتوحة. وتشمل هذه النسخة وصلة شبكية تتيح الوصول، على أساس مركزي، إلى جميع الوحدات النموذجية لبرنامج ديمفاس، والمعلومات والتطبيقات والبيانات والوصلات التي يستخدمها المستعمِلون. وبالإضافة إلى ذلك، توفِّر الهندسة الجديدة لهذه البرمجيات سمات مكيّفة بحسب احتياجات المستفيدين تُضاف وفقاً للاحتياجات المحدّدة للبلدان المعنية. كما أن التكنولوجيا المفتوحة المستخدمة لتطوير نسخة برنامج DMFAS 6 تتيح أيضاً ربط هذا البرنامج بغيره من البرمجيات الحكومية فضلاً عن الأدوات التحليلية النموذجية المستعملة في جميع البلدان المعنية.

١٤- وقد عُرِضت نسخة برنامج DMFAS 6 على المستفيدين من البرنامج والجهات المانحة خلال اجتماع الفريق الاستشاري لبرنامج ديمفاس المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وقد بدأ استخدام برنامج DMFAS 6 في البلدان المستفيدة في عام ٢٠١٠. وفي وقت إجراء عملية التقييم، كانت زامبيا والسلفادور لا تزالان تستخدمان النسخة السابقة من برنامج ديمفاس (DMFAS 5.3). ويمثل استخدام نسخة DMFAS 6 في جميع البلدان المستفيدة هدفاً رئيسياً للبرنامج.

١٥- وكما لاحظ خبراء التقييم في تقريرهم (TD/B/WP/224)، فإن البرنامج الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (أسيكودا) هو برنامج موجَّه حسب الطلب يأخذ في الاعتبار، قدر الإمكان، الاحتياجات المحددة لكل بلد من البلدان المستفيدة. ففي زامبيا، على سبيل المثال، يشتمل البرنامج الحاسوبي الذي تم تركيبه في هذا البلد على وظائف محددة مخصصة للبلدان النامية غير الساحلية. وترحب الأمانة بما ورد في التقرير من أن مسؤولين من هيئة الإيرادات الزامبية قد أفادوا بأن هذه البرمجيات قد ساعدت على "تحسين الإيرادات الضريبية من خلال الحصول على دخل أعلى من الجمارك" وعلى "تقليص زمن العبور في المراكز الحدودية" (الفقرة ٦٦) - وكلاهما من العناصر الرئيسية في تيسير التجارة لصالح البلدان النامية غير الساحلية. وفيما يتعلق بتوفير هندسة البرمجيات المفتوحة، فقد كان هذا وسوف يظل هدفاً مهماً ومستمراً من أهداف البرنامج، ضمن حدود الجوانب الأمنية التي تتسم بأهمية بالغة في مجال الجمارك.

خامساً - الإبلاغ عن الأنشطة المضطلع بها من قِبَل الأونكتاد في أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً

١٦- بخصوص التوصية الواردة في الفقرة ٦٤، توافق الأمانة على أن تقديم معلومات مفصّلة عن الأنشطة المنفّذة في فرادى البلدان المنتمية إلى الفئات الأربع من البلدان سيُسهم في إجراء تقييم كامل لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد فيما يتعلق بفئات محددة من البلدان. ويمكن تقديم هذه المعلومات عن طريق الإحاطات الإعلامية المنتظمة والاتصالات التي تجريها الشُعب المسؤولة مع وفود البلدان.